

Distr.
GENERAL

A/48/291
S/26242
5 August 1993
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH



مجلس الأمن
السنة الثامنة والأربعون

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون
البنود ١٥ و ١٦ و ٢٨ و ٣٠ و ٣٣ و ٤٠ و ٥٠ و ٥٦ و ٥٩ و
٦١ و ٦٣ و ٧١ و ٨١ و ٨٧ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و
١٠٠ و ١٠٨ و ١١٠ و ١١٣ و ١١٥ و ١٢١ و ١٤٢ و ١٥٠
من جدول الأعمال المؤقت*
انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الرئيسية
انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية
وانتخابات أخرى
التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية
لأمريكا اللاتينية
ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي
الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا
مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن
وزيادة هذه العضوية
الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم
وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة
سلم وحرية وديمقراطية وتنمية
بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي
الدولي من أجل التنمية
إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين
الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
الامتثال لاتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح
الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)
دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع
السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة
نزع السلاح العام والكامل

.A/48/150 *

تعزير النظام المنشأ بموجب معاهدة حظر الأسلحة
النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
(معاهدة تلاتيلولكو)
دراسة شاملة لكامل مسألة عمليات حفظ السلم من
جميع نواحي هذه العمليات
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي
أزمة الديون الخارجية والتنمية
التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في
البلدان النامية
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية
التعاون الدولي من أجل النمو الاقتصادي والتنمية
تنفيذ مقررات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة
المعني بالبيئة والتنمية
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري
التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل المتعلقة
بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب والمسنين
والمعوقين والأسرة
المراقبة الدولية للمخدرات
مسائل حقوق الإنسان
مسألة تيمور الشرقية
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي
طلب فتوى من محكمة العدل الدولية

رسالة مؤرخة ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه الوثيقة النهائية لمؤتمر القمة الأيبيرو - أمريكي الثالث لرؤساء الدول
والحكومات المعقود في سلفادور بالبرازيل يومي ١٥ و ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٣، والذي اشتركت فيه الأرجنتين
واسبانيا واكوادور وأوروغوي وباراغواي والبرازيل والبرتغال وبنما وبوليفيا وبيرو والجمهورية الدومينيكية
والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وفنزويلا وكوبا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس (انظر
المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ١٥ و١٦ و٢٨ و٣٠ و٣٣ و٤٠ و٥٠ و٥٦ و٥٩ و٦١ و٦٣ و٧١ و٨١ و٨٧ و٩٢ و٩٣ و٩٤ و٩٥ و٩٦ و١٠٠ و١٠٨ و١١٠ و١١٣ و١١٥ و١٢١ و١٤٢ و١٥٠ من جدول الأعمال المؤقت، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رونالدو موتا ساردنبرغ

السفير

الممثل الدائم للبرازيل

لدى الأمم المتحدة

المرفق

الوثيقة النهائية لمؤتمر القمة الأيبيرو - أمريكي الثالث
لرؤساء الدول والحكومات المعقود في سلفادور بالبرازيل
يومي ١٥ و ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٣

الجزء الأول

جدول أعمال من أجل التنمية مع التركيز على التنمية الاجتماعية

- ١ - نحن، رؤساء الدول والحكومات الأيبيرو - أمريكية، المجتمعين في سلفادور بالبرازيل يومي ١٥ و١٦ تموز/يوليه ١٩٩٣، وقد كرسنا مؤتمر القمة الثالث للنظر في موضوع التنمية مع التركيز على التنمية الاجتماعية.
- ٢ - ننتهز هذه الفرصة لنعيد تأكيد إلتزامنا التام بالديمقراطية النيابية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمسك بها وتعزيزها. ونؤكد مجددا في هذا الصدد مبادئ السيادة وعدم التدخل والسلامة الإقليمية، ونعترف بحق كل شعب في أن يقيم نظامه السياسي ومؤسساته السياسية بحرية وفي ظل السلم والاستقرار والعدل. وهذه هي أهداف أساسية لمجموعة الدول المجتمعة هنا، وأجزاء أساسية في أي سياسة تعاون. ونؤكد مجددا بشدة جميع الأحكام الواردة في إعلان غوادالاخارا المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ١٩٩١ وفي الوثيقة المؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٢ التي تتضمن نتائج مؤتمر قمة مدريد التي تمثل المعايير والمبادئ التي نسترشد بها في علاقاتنا.
- ٣ - وقد اعترفنا في مدريد بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي أحد الأهداف الرئيسية التي يجب العمل على تحقيقها بوصفها ذات أولوية في جميع المحافل الدولية لا سيما الأمم المتحدة. كما أعلننا استعدادنا للتعاون تعاونا تاما في تمكين الأمم المتحدة من أن تجد دورها المناسب في العصر الجديد للعلاقات الدولية فيما يتعلق بالسلم والأمن وكذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ٤ - والمؤتمر الأيبيرو - أمريكي يمثل في ساحتنا السياسية محفلا للتعاون يتسم بسمات خاصة. ويكمن السبب الأساسي في وجوده في الاعتراف بتقاليدنا الثقافية المشتركة وثروة جذورنا وتعبيرها المتعدد الأشكال. وهو يتيح فرصة للتشاور والنظر في المسائل التي تهم أعضاؤه. والروح التي يستلهمها توفر محفلا مفتوحا للتعاون والتضامن.

٥ - وفي مؤتمر القمة الثالث هذا دفعتنا خصائصنا المميزة إلى تبادل واسع النطاق للأفكار حول موضوع التنمية. وهدفنا هو الإسهام من خلال مناقشاتنا في النقاش الذي نأمل أن يجريه المجتمع الدولي في المحافل السياسية للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية وجميع المحافل المتخصصة التي يناقش فيها برنامج التنمية.

٦ - والوضع الدولي الراهن يتيح فرصة فريدة لعمل متعدد الأطراف لتحقيق أهداف المجتمع الدولي سواء في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية أو في صون السلم والأمن. فأولا أوجدت نهاية الحرب الباردة فرصا جديدة للاستقرار وكذلك أخطار جديدة للنزاع والصراع والتوتر يمكن حلها بشكل أكثر فعالية على الصعيد المتعدد الأطراف. وثانيا فإن زوال المواجهة الأيديولوجية بين الشرق والغرب ينبغي أن يسهم في ظهور روح جديدة في العلاقات بين الشمال والجنوب وفي إقامة حوار واقعي بناء حول مشاكل التنمية. وأخيرا فإن الوعي الواسع النطاق بالمشاكل الناجمة عن ازدياد الفقر والخطر المتعاظم الذي يهدد البيئة والنمو السكاني، التي يمكن أن تولد زيادة في ضغوط الهجرة ستشجع على ظهور استعداد لاتخاذ مبادرات دولية لمواجهة هذه التحديات.

٧ - وقد عززت الظروف الدولية الجديدة التقدم في ميدان السلم والأمن الدوليين. إلا أننا نتفق مع الأمين العام للأمم المتحدة في أنه يجب عدم الاضطلاع بالالتزامات السياسية والأمنية للمنظمة على حساب مسؤولياتها في ميدان التنمية. وبالمثل يجب أن تراعى الإجراءات المتخذة بها في إطار برنامج التنمية أهمية المسائل الاجتماعية. ويجب أن ترعى أفكارنا حوارا جديدا حول مشكلة التنمية في إطار قرار الجمعية العامة ٤٧/١٨١. وهذا الحوار يجب أن يقوم على فرضية أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية المواتية تساعد على تعزيز السلم وعلى اقتناع بأن الأمم المتحدة هي المحفل المثالي لمعالجة وحل المشاكل العالمية، وذلك باتباع نهج متكامل يتناول أبعادها السياسية الاجتماعية - الاقتصادية والانسانية. ولذا فإننا نأمل أن تساعد آراؤنا بشأن هذا الموضوع في تحديد المعايير التي يضعها الأمين العام لتنفيذ هذه المهمة.

٨ - وقد بين مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أنه يمكن إجراء حوار واسع النطاق بين الشمال والجنوب. وإننا نعتقد أن روح التضامن التي وجهت مداوالات المؤتمر يمكن أيضا أن تسود وضع برنامج التنمية. وينبغي تعزيز قيام حوار بناء لتحديد واستطلاع أشكال جديدة للتعاون المشترك لدعم التنمية. ويجب أن يحافظ هذا الحوار الجديد على مسؤوليات المحافل المتخصصة لا سيما مؤسسات بريتون وودز في مجال تعزيز التعاون الانمائي الدولي.

٩ - وحيث أن رفاهية الشعوب هي العنصر الأساسي في القرارات التي تتخذها الدولة لا سيما في المجال الاقتصادي فإننا نعتقد أن التكاليف الاجتماعية والبيئية التي تنطوي عليها عمليات التصنيع والتكيف تفرض على الدول أن تعمل بنشاط من أجل تعزيز التغييرات الهيكلية اللازمة لاقامة مجتمعات أكثر عدلا وللقضاء على الفقر.

١٠ - وفي ظل الظروف الراهنة يستحيل وضع استراتيجية إنمائية شاملة موحدة. ونؤكد مجددا الرأي الذي مفاده أن الاستراتيجيات كل على حدة يجب أن تراعي التراث الثقافي والقوى الدينامية في كل مجتمع. ومع ذلك فقد مُنحت بصفة عامة أولويات أعلى لجوانب معينة من هذه الاستراتيجيات كل على حدة مثل تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، وتنمية الموارد البشرية، وادماج المعرفة العلمية والتكنولوجية، وكذلك تقوية السوق، وتنمية الإدارة الواضحة الفعالة، والعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي على مستوى الدولة. ولذا فإننا نحث المجتمع الدولي على المساعدة في إيجاد جوي موات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا.

١١ - وإننا ندرك في هذا الصدد الصلة القائمة بين توطيد الديمقراطية وتعزيز التنمية. فالاستقرار السياسي ييسر تنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية. وعلى العكس من ذلك فإنه عندما لا يكون هناك أمل في النمو مع تحقيق العدالة الاجتماعية يكون من الأصعب توطيد الديمقراطية وصون حقوق الانسان. وفي حين أنه من غير المقبول الآن في هذا العصر رهن احترام الحقوق المدنية والسياسية بالتحقيق المسبق للتنمية الكاملة فإنه من غير المستساغ بنفس القدر تصور أنه من الممكن أن نرى الأعمال التام لحقوق الانسان بمعزل عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعوب المعنية.

١٢ - ونحن ندرك قبل أي شيء آخر أن الهدف النهائي من التنمية هو ضمان الكرامة الكاملة للبشرية. والآن وقد أثبت المجتمع الدولي أنه قادر على تخفيض خطر التدمير النووي فإنه ينبغي له أن يجاهد من أجل القضاء على ويلات الفقر والجوع والأمية. وإن معالجة هذه الشرور الرهيبة تتطلب المشاركة الفعالة من جانب جميع العناصر الاجتماعية لا سيما المعنيين مباشرة. ومن الضروري أيضا الاستثمار في الموارد البشرية وهذا يتطلب عملا منسقا من جانب الحكومات والقطاع الخاص في كل بلد.

١٣ - وينبغي أن يكون من بين المسائل الموضوعية التي تشكل جزءا من برنامج التنمية بصفة خاصة مسائل التجارة والمالية والتكنولوجيا والديون الخارجية والتعاون الانمائي المستدام وتعزيز التنمية الاجتماعية ومسائل السكان وتدفقات الهجرة.

١٤ - ودون المساس بمجالات اختصاص المحافل الدولية المتخصصة ينبغي للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تركز سياسة التعاون الانمائي الدولي على كفاءة وصول البلدان النامية بقدر أكبر إلى الأسواق العالمية والأشكال الملائمة من التمويل والتكنولوجيا الحديثة. وهذا سوف يجعل من الممكن التغلب على العقبات التي تعترض سبيل التنمية. وبينما سيفيد ذلك البلدان النامية فإنه سيتيح أيضا فرصا اقتصادية للبلدان الصناعية، وبذلك يخفف من ضغوط الهجرة المفروضة عليها من جانب أولئك الذين يبحثون، ولا جرم، عن سبل لتحسين مستوى معيشة.

١٥ - وإنما نعتقد أنه لم يعد من الممكن تأخير وصول جولة أوروغواي إلى خاتمة مرضية. إذ يجب أن يقوم النظام التجاري المتعدد الأطراف المعاد تشكيله على قواعد أكثر عدلا وإنصافا، وعلى الإزالة التدريجية للحواجز الجمركية وغير الجمركية، وقبل أي شيء آخر على تلافي المنافسة غير العادلة والتدابير الحمائية والقيود المفروضة من جانب واحد. وإن التسوية المتوازنة والشاملة تتسم بالسماح بالوصول إلى الأسواق الدولية بقدر أكبر، وبذلك تعزز التقدم نحو التحديث والانفتاح.

١٦ - وإن الحاجة إلى تحسين الاطار المؤسسي الدولي لتخفيف ما لعدم استقرار الأسواق المالية العالمية من آثار سلبية على البلدان الصناعية والبلدان النامية تكتسب أهمية جديدة. ونحن نؤكد أن احتياجات البلدان النامية في مجال التمويل لا يمكن أن تلبى فقط بآليات السوق. ولن تكفي الجهود الإنمائية ما لم تكمل بتقديم موارد بشروط مواتية بل وميسرة.

١٧ - وفيما يتعلق بالوصول الى التكنولوجيا من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك التكنولوجيا الحساسة فإننا نتبين علامات مشجعة لحوار بين الشمال والجنوب. والهدف من هذا الحوار هو تحقيق تقدم نحو أهداف متوازنة وواسعة النطاق تتعلق بجميع جوانب منع انتشار أسلحة التدمير الشامل وتعزيز نقل التكنولوجيا المتقدمة للأغراض السلمية. وينبغي تعزيز التعاون في هذا الميدان من خلال التزام ثابت لتوحيد الجهود لكفالة إزالة أسلحة التدمير الشامل وعدم انتشارها ولمنع تحويل عمليات نقل التكنولوجيا المتقدمة للأغراض السلمية الى غايات عسكرية. وينبغي أن يقوم هذا التعاون على حقوق والتزامات متوازنة ومحددة بوضوح وتدابير مناسبة لكفالة الوضوح والتحقق والإنصاف والعدل، وعلى أساس توقع حوافز وفوائد.

١٨ - وإن الحوار الذي استؤنف في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو يوفر أساسا مفاهيميا وفعالا لتعاون طويل الأجل لتحقيق التنمية المستدامة. وربط هذه الرؤية الجديدة بالحاجة الى نقل موارد مالية جديدة وإضافية وإتاحة وصول هذه البلدان الى التكنولوجيا بشروط مواتية، وخاصة عند الاقتضاء. ويمكن للمجتمع الدولي أن يسير قدما في أمان على أساس هذه القواعد الجديدة.

١٩ - ويجب منح أولوية عالية للعمل الحكومي على تحقيق هدف تلبية الاحتياجات الأساسية في البلدان التي تأثرت بشدة بازدياد الفقر. ويجب ألا تقتصر سياسات الدول الرامية الى تحقيق التنمية الاجتماعية ولا سيما القضاء على الفقر، على المبادرات القطاعية. فتحقيق هذا الهدف يتطلب أن تعمل جميع العناصر الاجتماعية معا، وأن يشارك في هذا العمل المجتمع ككل مشاركة تامة. ونحن ندرك أيضا ضرورة بذل جهد مماثل للجهد الذي بذل في مؤتمر ريو دي جانيرو وأدى الى تعبئة موارد دولية وإدارتها بصورة مشتركة لدعم البرامج الوطنية للتنمية الاجتماعية، بما في ذلك تدابير ترمي الى تحسين توزيع الدخل، والقضاء على الفقر، وزيادة الانفاق الاجتماعي على الاحتياجات الأساسية في ميادين الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي ومنحه أولوية. ومن الأهمية بمكان توجيه الموارد لتلبية احتياجات الفئات السكانية الضعيفة مثل الأطفال

والشباب والعاطلين والحوامل والأطفال الحديثي الولادة وكبار السن. ومن ثم فإننا نثق في أن مؤتمر القمة العالمي من أجل التنمية الاجتماعية الذي سيعقد في عام ١٩٩٥ سيرى برامج عملية فعالة تستهدف حل مشاكل الفقر والبطالة والإدماج الاجتماعي. وقد اتفقت البلدان الأيبيرو - أمريكية على اتخاذ خطوات لكي تقدم الى مؤتمر القمة تقريراً عما أحرز من تقدم ونتائج في هذه الميادين.

٢٠ - وإننا نعتبر أن الزيادة الكبيرة في تدفقات الهجرة الدولية الناجمة عن الفقر أو العنف تبين ضرورة أن يجد الشمال والجنوب على حد سواء حلولاً للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية، وأن يكفلاً احترام حقوق الانسان الخاصة بالمهاجرين.

٢١ - وإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أنه يجب إعطاء الأولوية العليا لحل مشاكل التنمية. ونؤيد ما حُدد من أهداف وما أبرم من اتفاقات في إطار الأمم المتحدة في مجال التنمية. ونحن نتفق مع الأمين العام في أنه لا يمكن الفصل بين التقدم السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي أنه يجب العمل على تحقيقهما في آن واحد.

٢٢ - ونحن نؤكد الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي لا سيما البلدان الأيبيرو - أمريكية على التقرير الذي أعده الأمين العام للأمم المتحدة عن برنامج من أجل التنمية. وهذا يجب أن يكون نتاج حوار عالمي واضح ومتكامل وبناء يعبر بأمانة عن المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ويؤكد حقوق كل أمة في أن تختار استراتيجيتها الإنمائية وفقاً لأولوياتها واحتياجاتها الخاصة.

الجزء الثاني

التعاون فيما بين بلدان المنطقة

٢٣ - نحن، رؤساء دول وحكومات المجموعة الايبيرو - أمريكية، نوّكد وفقا لإعلاني غودالاخارا ومدريد، ضرورة استحداث أشكال فعالة للتعاون تساعد على تضييق الفجوة الفاصلة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ونؤكّد أيضا من جديد أهمية وضع صكوك تنفيذية جديدة تجسد ثقافة التعاون الذي نعتبره حجر زاوية حوارنا.

٢٤ - وقد مكن استمرار الحوار في الاجتماعات المتعاقبة والدورية التي عقدها وزراء خارجيتنا، وجهود فريق التنسيق المتألف من خمسة بلدان واجتماعات سفرائنا الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة، البلدان الإحدى والعشرين المشاركة في مؤتمر المجموعة الايبيرو - أمريكية لأول مرة من التفاهم واتخاذ قرارات بشأن القضايا السياسية محل الاهتمام المشترك في المنطقة، مما يعزز هويتنا السياسية ويشجع على قيام تعاون متناسق وتجدر بنا الإشارة في هذا الصدد إلى ما يلي:

(أ) اجراء مشاورات فيما بين وزارات الخارجية في حالات الطوارئ والضرورة القصوى، دعما للأنظمة المنبثقة عن الإرادة الشعبية، حسبما نصت الفقرة ١٤ من الوثيقة التي تتضمن نتائج مؤتمر قمة مدريد. ونحن نعرب أيضا عن تأييدنا التام لإعادة العمل بالنظام الدستوري في غواتيمالا، بعد حل المؤسسات الدستورية والديمقراطية في ٢٥ أيار/مايو الماضي، ونرحب بما يبذله شعب غواتيمالا وحكومتها من جهود لتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون في بلدهما، ونعرب أيضا عن امتناننا للمجتمع الدولي، ولا سيما منظمة الدول الأمريكية للدعم المقدم في هذا الصدد.

(ب) عملا بالفقرة ٩ من الوثيقة التي تتضمن نتائج مؤتمر قمة مدريد، اتخذ قرار مشترك بأن يطلب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تدرج في دورتها السابعة والأربعين بندا إضافيا تطلب فيه من محكمة العدل الدولية في لاهاي إصدار فتوى بشأن مبدأ عدم جواز تطبيق قوانين بلد ما على بلد آخر، ولقد رحبت الجمعية العامة بطلب بلدان المجموعة الايبيرو - أمريكية، وقررت إدراج هذا البند الجديد في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والأربعين.

(ج) تأييد ترشيح أسبانيا والبرازيل لانتخابهما عضوين غير دائمين في مجلس الأمن للفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤. وقد انتخب كلا البلدين وهما يمارسان مهامهما منذ ١ كانون الثاني/يناير. وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، اتفقنا على النظر في الحالات التي ترشح فيها بلدان من المجموعة الايبيرو - أمريكية نفسها لشغل مناصب في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية، بغية تأييدها مادام ذلك يتفق مع المصالح المشتركة لبلداننا وتسمح الاتفاقات ذات الصلة بذلك.

(د) الشروع في تنفيذ برامج التعاون المتفق عليها مؤتمر القمة الثاني ولا سيما في مجالات التعليم والصحة والعلم والتكنولوجيا.

٢٥ - ونحن مسرورون بوجه خاص لإنشاء صندوق التنمية للسكان الأصليين في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. فان تشكيل مجلس ادارة الصندوق وأمانته الفنية وورود الأموال من مصرف البلدان الأمريكية للتنمية والتصديقات التي كفلت دخول الاتفاق التأسيسي حيز النفاذ وتوقيع اتفاق المقر، كل هذه عوامل ستمكن هذا الصندوق، الذي يمثل مبادرة نموذجية انبثقت عن مؤتمرات القمة للمجموعة الايبيرو - أمريكية، من بدء أنشطته. ونحن، ندعو الدول الايبيرو - أمريكية التي لم تصدق بعد على الاتفاق التأسيسي إلى أن تفعل ذلك إن أمكن قبل نهاية عام ١٩٩٣ الذي اعتبر سنة دولية للسكان الأصليين.

٢٦ - وسعيا لتكثيف التشاور فيما بين بلداننا، وتوسيع نطاق القرارات المتخذة في مدريد، اتفقنا على أن نجري فيما بين بلداننا الايبيرو - أمريكية مشاورات قبل انعقاد أهم الاجتماعات الدولية ولاسيما دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٢٧ - وقد قررنا أن نركز ضمن مجمل المسائل التي نوقشت في الاجتماعات القطاعية على بندي "مكافحة الفقر" و "تمويل التنمية"، نظرا لما لهما من أهمية بالنسبة للموضوع الأساسي لمؤتمر القمة هذا.

مكافحة الفقر

٢٨ - نحيط علما، بانعقاد، في ريو دي جانيرو، الحلقة الدراسية المعنية بتقييم الخبرات فيما يتعلق بمبادرات مكافحة الفقر في أمريكا اللاتينية في نفس الوقت الذي انعقدت فيه الحلقة الدراسية بتمويل التنمية. ونحن نؤكد من جديد أن استمرار الفقر أمر غير مقبول أخلاقيا ويمثل تهديدا كامنا يترتب بمستقبل بلداننا. ونحن نؤيد المقترحات التي طرحها المؤتمر (التذييل ٢) ولا سيما فيما يتعلق بما يلي: (أ) التأكد من منح الأولوية العليا لمسألة القضاء على الفقر المدقع، سواء من حيث الجهود الحكومية أو من حيث تخصيص الموارد؛ (ب) وضع وتنفيذ برامج وطنية دائمة للقضاء على الفقر، وتأمين الفعالية والوضوح في استخدام الموارد المخصصة لبرامج القضاء على الفقر؛ (ج) السعي من أجل استفادة البرامج الوطنية للقضاء على الفقر من تعاون المؤسسات الائتمانية والانمائية الاقليمية والدولية؛ (د) دعم المبادرة الرامية إلى إنشاء شبكة التعاون التي وافقت عليها البلدان المشاركة في حلقة العمل الثانية المعنية بتبادل الخبرات في مجال القضاء على الفقر، التي عقدت في لاسيرينا، شيلي في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

تمويل التنمية

٢٩ - نحيط علما بالنتائج التي توصلت إليها الحلقة الدراسية المعنية بتمويل التنمية، المعقودة في ريو دي جانيرو من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣، وحددت فيها أربعة تحديات رئيسية، هي: (أ) دمج القطاعات الاقتصادية غير الرسمية ولاسيما الفئات المنخفضة الدخل، في القطاع الاقتصادي الرسمي، وذلك بزيادة إمكانية وصولها إلى فرص العمل والاستهلاك؛ (ب) ازالة الفوارق الاقليمية داخل كل بلد؛ (ج) اعتماد سياسات قطاعية المستوى الاقتصادي الكلي تشجع على ازدياد التنافس في سياق عملية عولمة الاقتصاد الدولي؛ (د) تعزيز التنمية المستدامة. ونحن نؤيد برامج العمل والاقتراحات الواردة في الوثيقة النهائية للمؤتمر_التذييل (٣) ومن أبرزها السعي، بالتعاون مع المؤسسات المالية الثنائية والمتعددة الأطراف إلى زيادة إمكانية الوصول إلى الموارد التي تتيحها الاقتصادات المتقدمة، ويفضل أن يكون ذلك بشروط ميسرة مع منح الأولوية إلى أنشطة التنمية الاجتماعية.

التعليم والثقافة والصحة والعلم والتكنولوجيا بوصفها
أدوات انمائية والحلول المشتركة والقضايا المشتركة
فيما بين القطاعات

الصحة والتنمية: متلازمة نقص المناعة المكتسب باعتبارها قضية اجتماعية واقتصادية

٣٠ - سلم مؤتمر وزراء الصحة في البلدان الايبيرو - امريكية الذي عقد في برازيليا من ٢٤ إلى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣ بالحاجة الملحة إلى وضع وتنفيذ سياسة شاملة في مجموعة البلدان الايبيرو - امريكية لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز). ونحن، رؤساء دول وحكومات المجموعة، نقر ونؤيد نتائج وتوصيات ذلك المؤتمر (التذييل ٤) ونؤكد بصفة خاصة أهمية تخصيص قدر أكبر من الموارد المالية والبشرية لأنشطة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز، وتعزيز نقل التكنولوجيا ونشر المعلومات العلمية والتقنية. ونؤيد المقترح الداعي إلى الالتزام باحترام حقوق الانسان وحماية الصحة في برامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز ومكافحته ومبادرات تنقيح وتحديث وسن الأحكام القانونية التي من شأنها أن تساعد على الانفاذ الملائم لتدابير الوقاية هذه.

٣١ - وإذ نضع نصب أعيننا القرارات المعتمدة في قمتي غودالاخارا ومدريد نعرب أيضا عن ارتياحنا للتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاقليمية للاستثمار في البيئة والصحة. ونؤكد من جديد تأييدنا لبدء تنفيذ هذه الخطة، ونعرب عن اقتناعنا بأن انشاء صندوق متعدد الأطراف للدراسات السابقة للاستثمار ذي عناصر محددة، في كل بلد، أمر يمثل أداة أساسية لتشجيع الاستثمار في البيئة والصحة، ونحث الدول الأعضاء في المؤتمر على المشاركة في هذا الصندوق. ونطلب من منظمة الصحة للبلدان الامريكية مراصلة جهودها لدعم انشائه وتقديم تقرير إلى مؤتمر القمة السادس بشأن التقدم المحرز في هذا الصدد. كما نلاحظ مع الارتياح إنعقاد المؤتمر المعني بالاصحاح والبيئة والصحة في برازيليا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨

أيار/مايو ١٩٩٣، الذي كان الهدف منه اطلاق السلطات البرازيلية المختصة على الخطة الاقليمية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للاستثمار في البيئة والصحة، وتقييم مقترحات هذه السلطات.

التعليم

٣٢ - نحيط علما بالنتائج التي توصل إليها اجتماع وزراء التعليم في البلدان الايبيريو - امريكية (التذييل رقم ٥) المعقود في السلفادور يومي ٧ و ٨ تموز/يوليه. ونؤيد توصيات ذلك الاجتماع ولا سيما: (أ) دعم وتعميق عملية وضع برامج للتدريب المتكامل للأطفال والمراهقين للاضطلاع بوظائف في المستقبل، (ب) اضافة مزيد من المرونة على التعليم التقني والتدريب المهني، (ج) تمكين المدارس ومراكز التدريب من الاستفادة من مزيد من التكنولوجيات التعليمية، وبدء تشغيل نظم مفتوحة للتعليم من بعد، (د) وضع هذه السياسات من خلال التعاون التقني والمالي الدولي، مع مراعاة عمليات التكامل دون الاقليمي الجارية، ومنح الأولوية لمقترحات العمل الخمسة الواردة في الوثيقة النهائية لذلك الاجتماع.

برامج التعاون في مجال التعليم

٣٣ - أبلغنا ببدء تنفيذ ما اتفق عليه من برامج التعاون في قمة مدريد في مجال التعليم تحولت رغبتنا في توثيق التعاون في مجالات تستفيد من الأواصر الثقافية القائمة بين بلداننا إلى حقيقة ملموسة.

(أ) البرنامج التليفزيوني التعليمي الايبيريو - امريكي. بدأ التليفزيون التعليمي الايبيريو - امريكي في البث يوم ٥ تموز/يوليه عن طريق الساتل هيسبسات، وهذه هي مرحلة أولى تمثل فترة اختبار لمدته الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٤. وفي نفس الوقت تجري مفاوضات مع القنوات التلفزيونية في مختلف البلدان الايبيريو - امريكية لإعادة بث الاشارة على الشبكة الأرضية. وسيركز محتويات مضمونها على تعليم الكبار مع الاهتمام بالبيئة والتوعية الصحية والسياق الاجتماعي الايبيريو - امريكي وكذلك على التدريب التقني والمهني وتدريب المعلمين. ويتولى اعداد البرامج فريق من الاخصائيين من عدة بلدان أعضاء في جمعية المستعملين التي انضم اليها في العام الماضي مشتركون جدد ليصبح بذلك عدد أعضائها ١٦٤ عضوا.

(ب) برنامج MUTIS لتبادل طلبة الدراسات العليا. شرع، بناء على مشورة اللجنة الاستشارية، في تحديد التخصصات المختارة لصلتها الوثيقة جدا بتحديات التنمية التي تواجه بلداننا. وفقا لهذه التخصصات، حدد الطرف الأسباني الشروط الأولى للحصول على المنح التي يشرع ١٥ حزيران/يونيه في ارسال طلبات الحصول عليها. وقد أدرج فيها عدد محدود من المراكز دون أي اخلال بإمكانية ادراج مراكز أخرى في الأعوام القادمة. ومن هذه المنح التي قدمتها أسبانيا يبلغ عددها ٤٠٠، ٢٠٠ منحة للدراسة في مراكز أسبانيا والنصف المتبقي للدراسة في بلدان أخرى من مجموعة البلدان الايبيريو - امريكية. كما قدمت المكسيك ٤٠٠ منحة، وشرعت مؤخرا في الاعلان عن برنامجها الذي سيركز على دراسات الماجستير والدبلومات ودورات دراسية قصيرة والتخصص ومشاريع بحث في مختلف مجالات المعرفة في مراكز

أكاديمية مشهود لها بالكفاءة العالية. أما الأرجنتين والبرازيل اللتان أعلنتا اسهامهما في برنامج MUTIS فسوف تعلن كل منهما عن فتح باب تقديم الطلبات وفقا للسنة الدراسية فيها.

(ج) برامج محو الأمية والتعليم الأساسي للكبار. في أعقاب البعثات الدراسية الأولى، وضع البرنامج الأول لصالح السلفادور، وهو برنامج يركز على منطقة كبانياس التي هي من أشد المناطق تضررا من الحرب التي انتهت الآن لحسن الحظ. وقد وقع في حزيران/يونيه اتفاق للتعاون بين السلطات الأسبانية والسلفادورية ومنظمة الدول الأيبيرو - أمريكية للتعليم والعلم والثقافة. وينص ذلك الاتفاق على المشاركة للأسف وخمسائة معلم سلفادورني الذين سيشرعون في أنشطتهم لمحو الأمية في نهاية هذا العام، بعد قيامهم بأنشطة من بينها اجراء احصاء تمهيدي لعدد الأميين ووضع المواد التعليمية وتدريب المعلمين. وقد بدأت علاوة على ذلك، في سانتو دومينغو في أيار/مايو دورات العمل الأولى لبدء برنامج جديد، عدل بما يناسب احتياجات الجمهورية الدومينيكية في خلال النصف الثاني من هذا العام.

انشاء محفل دائم بشأن الادارة العامة ومشاكل الحكم لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واسبانيا والبرتغال

٣٤ - نرحب مع الاهتمام بمشروع المدرسة البرازيلية للادارة العامة بمؤسسة غتوليو فارغاس، والمدعوم من معهد بحوث العلاقات الخارجية المرتبط بوزارة خارجية البرازيل، من أجل انشاء محفل دائم بشأن الادارة العامة ومشاكل الحكم لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واسبانيا والبرتغال. وسيمثل الغرض من هذا المحفل في جمع المعلومات، والنهوض بالدراسات وتشجيع الدورات والحلقات التدريبية بشأن الادارة العامة والحكم في مختلف عواصم المنطقة الأيبيرو - أمريكية، مع الاشتراك بوحدات نموذجية، وفقا للأهمية التي تمثلها دورة أو حلقة عمل محددة بالنسبة للبلدان ككل أو مجموعة من البلدان. وينبغي اعتباره كهيئة تنسيق بين البلدان فيما يتعلق بالأنشطة التي تشارك فيها شبكة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والأكاديمية الأيبيرو - أمريكية، مع مركز التخطيط التابع لها والموجود في المدرسة البرازيلية للادارة العامة في ريودي جانيرو. ويطلب الدعم المالي من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية لكفالة بقاء المشروع، بدون المساس باستكشاف مصادر التمويل الأخرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. ويوصي رؤساء الدول والحكومات بأن ينظر مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بعين العطف إلى هذا الطلب. وإذ نضع في اعتبارنا أحكام البند ٣٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الثاني الأيبيرو - أمريكي المعقود في مدريد في عام ١٩٩٢، والتي تتعلق بمجال مشاريع تحديث الدولة، نعرب عن تأييدنا لبرنامج مركز أمريكا اللاتينية للادارة من أجل التنمية، وهو منظمة دولية وحكومية دولية مكونة من أغلبية بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واسبانيا. وتتمثل مهمته في توجيه عملية تحول الدولة والتحديث الإداري للقطاع العام.

برنامج ادارة بيانات الادارة العامة

٣٥ - نؤيد المشروع المقترح للمركز الاتحادي لتجهيز البيانات في البرازيل بتنظيم برنامج لادارة بيانات الادارة العامة بحيث يركز على المديرين والاختصاصيين التقنيين للبيانات العاملين في المؤسسات الحكومية في البلدان الأيبيريو - أمريكية.

الثقافة

٣٦ - نحيط علما بنتائج وتوصيات اجتماع وزراء ومسؤولي الثقافة في البلدان الأيبيريو - أمريكية المعقود في سلفادور في ٩ و ١٠ تموز/يوليه (التذييل ٦)، والتي تشدد على الدور الحيوي للثقافة في التغلب على المشاكل التي تواجه مجتمعاتنا. ونعيد تأكيد أن البلدان الأيبيريو - أمريكية تشكل مجالا ثقافيا متميزا، ويثرها تنوعها الوطني والاقليمي وتشارك بنفس القيم اللغوية والتاريخية وفي مفهوم مشترك للبشرية ومستقبلها. وفي هذا الصدد، نلتزم بالحفاظ على مجالنا الثقافي وتقدير الاحتمالات المستقبلية بالنسبة له. ونؤيد لذلك المبادرات في هذا الميدان مثل الصناعات الثقافية، ونتاج الأفلام السينمائية، واستخدام وسائط الاتصالات للأغراض الثقافية، وسوق الكتب للبلدان الأمريكية، ودوائر المحفوظات والمكتبات، وتنسيق التشريع، وحفظ وتطوير التراث الوطني، والتعاون في مجال الفنون والتطوير اللغوي. ونقر لذلك بالحاجة إلى تخصيص الموارد البشرية والمالية والمؤسسية المطلوبة للنهوض بالثقافة.

مؤتمرقمة للتأمل

٣٧ - نلاحظ مع الاهتمام انعقاد مؤتمر قمة في مدينة انتغوا بغواتيمالا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٣ للتأمل: الرؤيا الأيبيريو - أمريكية لعام ٢٠٠٠، والذي ترد نتائجه في التذييل ٧. ونشدد على أهمية المبادرات الأيبيريو - أمريكية بالنسبة للمستقبل مثل مؤتمر القمة للتأمل، والذي بحث دور الديمقراطية، وحقوق الانسان، والتعليم، والثقافة، والعلم والتكنولوجيا في بناء المجتمعات المتقدمة النمو. ونؤيد مجموعة المقترحات الواردة في الوثيقة الختامية ونعلق أهمية خاصة على تلك المقترحات التي تهدف إلى حماية الحق في التنمية، مثل توسيع نطاق البرامج التعليمية التوعوية، التي تهدف إلى تصحيح التفاوتات الاجتماعية الناتجة عن الاختلافات في مستويات الدخل، واتخاذ تدابير لزيادة عدد الباحثين في مجال العلم والتكنولوجيا.

المدن الكبيرة

٣٨ - وقد أُبلغنا بنتائج المؤتمر الأول للمدن للقرن الحادي والعشرين، المعقود في ريودي جانيرو، في الفترة من ٣ إلى ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (التذييل ٨)، والذي نظر في المشاكل الحضرية والبيئية التي تؤثر على المدن الكبيرة الأمريكية اللاتينية على وجه الخصوص. وأكد المؤتمر بصفة خاصة على أهمية العمليات الواسعة النطاق والنظامية لتبادل الخبرات في هذا المجال وعلى الحاجة إلى أن تحيط الوكالات الدولية للتنمية والتعمير احاطة تامة بالجهود والمبادرات التي اتخذتها المجتمعات المحلية الأيبيريو - أمريكية. وأيد مؤتمر المدن المبادرة لانشاء مركز أيبيريو - أمريكي للتنمية الحضرية الاستراتيجية في برشلونة.

الأطفال في برنامج التنمية والديمقراطية

٣٩ - نُؤيد نتائج ومقترحات ممثلي الحكومات الأيبيرو - أمريكية المشتركة في الحلقة الدراسية عن الأطفال في برنامج التنمية والديمقراطية (التذييل ٩)، التي عقدت في فورتاليزا بسيارا في الفترة من ٧ إلى ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣. ونعتقد بقوة أنه ينبغي إيلاء الأولوية لتخصيص الموارد من أجل تنفيذ برامج العمل الوطنية؛ ونحن مصممون على ادماج برامج العمل الوطنية بالكامل في الاستراتيجيات الانمائية الوطنية؛ ونؤيد الرأي الذي يطالب بأن تعزز سياساتنا الوطنية رفاهية الأطفال. ونرحب بمشاريع مثل المشروع الخاص بالاصلاح الاجتماعي والفقير، والذي يخلق آمالا مواتية بالنسبة لمركز الأسر والأطفال في المجموعة الأيبيرو - أمريكية، ونحث المجتمع الدولي ووكالات ومنظمات التعاون الثنائي على إيلاء الأولوية لتقديم الموارد المالية والتقنية اللازمة لتنفيذ برامج العمل الوطنية.

الزراعة والموارد الطبيعية

٤٠ - نحيط علما بالتقرير الذي أعده معهد البلدان الأمريكية للعلوم الزراعية بشأن الحلقة الدراسية المعنونة "الزراعة والموارد الطبيعية: مصدر القدرة التنافسية والثروة في المجموعة الأيبيرو - الأمريكية"، والتي عقدت في سان خوزيه بكوستاريكا، في ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣. ونشدد على أهمية تطوير وتوسيع الزراعة من أجل التغلب على الجوع والفقير، واللذين يعتبران العقبتين الرئيسيتين أمام التنمية المستدامة في بلدان أمريكا اللاتينية. ونسترعي الانتباه الى الحاجة العاجلة لتعزيز التعاون الدولي في الزراعة، من خلال برامج تشمل موارد مالية اضافية، وعمليات نقل للتكنولوجيا وتدابير لتحرير التجارة في المنتجات الزراعية.

العلم والتكنولوجيا والتعاون التقني

٤١ - نحيط علما بنتائج مؤتمر تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة، والذي عقد في سلفادور في الفترة من ٤ الى ٧ تموز/يوليه. وتمشيا مع الوثيقة التي تحتوي على موجز وتوصيات الاجتماع (التذييل ١٠)، نقرر الحاجة الى بناء صلة جديدة بين التنمية المستدامة والنماذج العلمية والتكنولوجية الراهنة، والتي تهدف الى تطوير قدرات خلاقة وابداعية من أجل الكفاح للأخذ بالديمقراطية وتحسين نوعية الحياة ومكافحة الفقر. ونؤكد أهمية تنفيذ التوصيات والوفاء بالالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ولا سيما فيما يتعلق بإجراء دراسات مشتركة وتنفيذ مشاريع مشتركة لتعزيز الفهم الأكبر للتنوع البيولوجي بغية تسهيل قيام كل بلد بحفظه واستخدامه. ونؤيد البحث والتطوير العلميين ونشر التكنولوجيا باعتبارها عوامل أساسية في التنمية المستدامة، والتي تتطلب تخصيص موارد تتناسب مع هذه المهمة. وفي هذا الاطار، اكتسب التعاون الدولي في مجال العلم والتكنولوجيا أهمية متزايدة، مما يستلزم تعزيز القدرات الوطنية وتحسين التنسيق مع الجامعات، ومراكز ومؤسسات البحث والتطوير. ونحث المجتمع العلمي والتكنولوجي في المجموعة الأيبيرو - أمريكية على تحمل مسؤوليته الاجتماعية المتزايدة، وبالتالي المساعدة في ربط البحث بالقطاع الانتاجي والتنمية المستدامة. ونعتبر أن التعاون العلمي والتكنولوجي في المجموعة الأيبيرو - أمريكية هو نشاط استراتيجي لتحقيق أهداف التكامل والترابط والتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يتعين علينا: (أ) أن نشجع المبادرات الاقليمية في مجال

العلم والتكنولوجيا، مثل السوق المشتركة للمعلومات، وبرنامج المجموعة الأيبيرو - أمريكية لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وخطة بوليفار، وشبكة أمريكا اللاتينية للبيانات التكنولوجية، ولجنة أمريكا اللاتينية للعلم والتكنولوجيا، والاتفاق الاطاري لرابطة التكامل لأمريكا اللاتينية، باعتبارها أدوات مناسبة لتطوير مجال للتأمل في المجموعة الأيبيرو - أمريكية بشأن تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية المستدامة؛ (ب) أن تطور على وجه السرعة أساليب لإدارة التعاون، عن طريق السعي الى وضع مفهوم جديد للتعاون؛ (ج) أن تقوم بالمزيد من الدراسات المتعمقة لفكرة انشاء جامعة أيبيرو - أمريكية مفتوحة لتسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة. وسنؤيد الاجراءات المشتركة في لجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ودؤيد ، على وجه الخصوص، أعمالها المتعلقة بالمسائل الفنية ذات الصلة بتعميم التكنولوجيات للوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان ذوي الدخل المنخفض، والدور الجديد للمرأة في التطوير التكنولوجي ، وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة.

٤٢ - ونحيط علما مع الاهتمام باقتراح معهد ريو برانكو التابع لوزارة خارجية البرازيل بتنظيم دورة تعليمية لتجديد المعلومات من أجل الدبلوماسيين، في تاريخ يعلن في الوقت المناسب. وسيكون هناك ٢٥ مكان متاحا وسيمنح المعهد ١٨ زمالة بموارد مقدمه من برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

الضمان الاجتماعي

٤٣ - في اطار تنفيذ الولاية الواردة في الوثيقة التي تحتوي على نتائج مؤتمر قمة مدريد، بدأ العمل في وضع مدونة أيبيرو - أمريكية للضمان الاجتماعي . وسيقدم هذا المشروع، الذي يحصل على دعم تقني من المنظمة الأيبيرو - أمريكية للضمان الاجتماعي، إلى رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة الرابع الأيبيرو - أمريكي للنظر فيه.

الاجتماعات والمبادرات غير الحكومية

٤٤ - نعرب عن امتناننا لنتائج الاجتماع الأول الأيبيرو - أمريكي للصحفيين بشأن موضوع دور وسائط الاتصال في التكامل، والذي عقد في سلفادور في الفترة من ٨ الى ١٠ تموز/يوليه. ونحيط علما أيضا مع الارتياح بنتائج اجتماع رؤساء المؤسسات ، الذي عقد في سلفادور في الفترة من ١٢ الى ١٦ تموز/يوليه، للنظر في مسائل مثل تحديث الاقتصاد ومسؤولية منظمي المشاريع عن التدريب المهني والتعليم الأساسي. ونرحب أيضا بمساهمة ممثلي النقابات الذين اجتمعوا في سلفادور في الفترة من ١٢ الى ١٤ تموز/يوليه بهدف تعميق عمليات التبادل بين النقابات الأيبيرو - أمريكية وصياغة مقترحات من أجل الحركة النقابية. ومن بين المقترحات الأخيرة، نلاحظ مع الاهتمام، الاقتراح المقدم من اتحاد عمال أمريكا اللاتينية لعقد مؤتمر قمة اجتماعي لأمريكا اللاتينية، للتحضير لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

مبادرات أخرى ذات أهمية

٤٥ - نلاحظ مع الاهتمام الأحداث والمبادرات الأخرى التي يرد وصفها في التذييل ١.

الجزء الثالث

المسائل الهامة

٤٦ - ونحن نعرب عن تأييدنا القوي لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لانشاء الأمم المتحدة. ونحن نكرر ما قرره بلداننا من المشاركة على نحو نشط في الأعمال التحضيرية المتعلقة بالمؤتمر، ومن القيام على أعلى مستوى بالاشتراك في المؤتمر نفسه، وهو مؤتمر سيعقد في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥. ونحن نرحب أيضا بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (مصر، ١٩٩٤)، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (الصين، ١٩٩٥) ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (تركيا، ١٩٩٦). ونحن نشير كذلك إلى أهمية الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية التي ستعقد بالمكسيك في عام ١٩٩٤ بهدف صياغة آلية تعاونية للتخفيف من حدة الفقر.

٤٧ - ونحن نود أن نطالب منظمة الدول الإيبورو - أمريكية للتربية والعلم والثقافة، ومؤتمرها السابع للوزراء المسؤولين عن الشباب الذي سيعقد في مونتفيدو في نيسان/ابريل ١٩٩٤، بوضع برنامج عمل اقليمي من أجل النهوض بالشباب في أمريكا اللاتينية. وهذا الاقتراح سيتوخى الاضطلاع بمجموعة كاملة من الاجراءات في ميادين التعليم والعمالة والصحة والتشريع والثقافة والاستجمام وكافة المجالات التي من شأنها أن تحسن نوعية الحياة لدى شبابنا.

٤٨ - ونحن نعرب عن أملنا في نجاح المؤتمر الإيبورو - أمريكي الحادي عشر للسكان الأصليين، الذي سيعقد في وقت قريب في نيكاراغوا، وثمة ثقة لدينا في أن نتائج هذا المؤتمر ستؤدي إلى تعزيز الاحترام الكامل لحقوق الانسان وتنمية الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٤٩ - ونحن نقر بأهمية بدء سريان "نظام التكامل في أمريكا الوسطى" في شباط/فبراير ١٩٩٣ بموجب بروتوكول تيغوسيغالبا، الذي يهدف بصفة أساسية إلى جعل أمريكا الوسطى موطناً للديمقراطية والتنمية والسلام والحرية، مما يستند على نحو غالب إلى احترام وصيانة وتشجيع حقوق الانسان. ونحن نحث الدول والمنظمات المعنية على التعاون الفعال حتى يستطيع "نظام التكامل في أمريكا الوسطى" أن يعزز ويقوي تكامل أمريكا الوسطى على الصعيد دون الاقليمي، وأن يحقق هدفه الأساسي.

٥٠ - ونحن ندعم الهدف المتمثل في تحديث الادارات العامة وتحسين الكفاءة الحكومية. ولهذا الغرض، سوف نتابع باهتمام أعمال مجموعة ريو، التي ستقوم في وقت قريب بتنظيم حلقة تدريبية في كيتو من أجل مناقشة موضوع تحديث الادارات العامة بالبلدان الأعضاء في تلك المجموعة.

٥١ - ولقد قررنا تأييد ترشيح جمهورية الأرجنتين لعضوية مجلس الأمن عن الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥ في الانتخابات التي ستعقد في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة من أجل شغل المقعد الشاغر المخصص لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٥٢ - وفي إطار التفاهم الذي تم التوصل إليه فيما يخص ترشيحات البلدان الإيبيرو - أمريكية، قررنا تأييد ترشيح السيد رافائيل مورينو لمنصب المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٩، وذلك في الانتخابات التي ستعقد أثناء الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

٥٣ - ونحن نعرب عن تأييدنا للمؤتمر الإيبيرو - أمريكي المعني بالعلوم السياسية، الذي سيعقد في سانتياغو من ٢٧ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر القادم، والمؤتمر الدولي الأول للغة الإسبانية الذي سيعقد في مكسيكو سيتي في حزيران/يونيه ١٩٩٤.

٥٤ - ونحن نرحب بالنتائج التي حققها المؤتمر الإيبيرو - أمريكي الحكومي الدولي المعني بالسياسات المتعلقة بكبار السن والمعوقين، الذي عقد في قرطاجنة دي اندياس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، ونعلن عزمنا على توفير كامل دعمنا للبرامج التعاونية المنبثقة عن هذا المؤتمر.

٥٥ - ونحن نعتبر أن عملية السلم الناجحة التي اضطلع بها في السلفادور تشكل دليلا قويا، أمام سائر دول العالم، على أن هذا البلد يتطلع إلى السلم. ونحن نساند بكل امكاناتنا تنفيذ برنامج السلم الثقافي المتعلق بالسلفادور الذي تتولى منظمة اليونسكو رعايته. ونحن نؤازر أيضا فكرة عقد محفل سلمي ثقافي دولي في هذا البلد في بداية عام ١٩٩٤، وثمة ثقة لدينا من أن مثل هذه التجربة الثقافية سوف تؤدي، بالإضافة إلى إعادة استقرار المجتمع السلفادوري على أساس دائم، إلى التأثير بشكل ايجابي على نشوء عمليات السلم في بلدان أخرى.

٥٦ - والمشكلة الخطيرة المتعلقة بانتاج المخدرات والاتجار فيها وتعاطيها غير المشروع ينبغي أن ينظر فيها في مشمولها، وكذلك باعتبارها مسؤولية مشتركة. ونكرر الاعراب عن مساندتنا الحازمة للمبادئ والأهداف التي أعلن عنها في مؤتمري القمة بغودالاجارا ومدريد، والتي ترمي إلى شن هجوم مباشر ضد المتاجرة في المخدرات وعواقبها.

٥٧ - ونحن نكرر إدانتنا الشديدة للإرهاب، فهو لا يكتثر بحياة الانسان أو حرية أو كرامة، كما أنه يرتبط في بعض الحالات بعملية المتاجرة في المخدرات. ونحن نؤكد من جديد تصميمنا على التعاون مع بعضنا من أجل استئصال هذه البليّة، ونعرب عن تضامننا مع ضحاياها في جميع أنحاء العالم.

٥٨ - ونحن نرى أنه ينبغي تحليل الظاهرة العالمية المتصلة بالفساد نظرا لما لها من آثار سلبية على الديمقراطيات.

٥٩ - ونحن نشعر بالاغتياب إزاء التقدم المحرز في مجال التطبيق الكامل لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلوكو)، وخاصة اتخاذ القرار ٢٩٠ (د - ٧) من قبل وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في دورتها الاستثنائية السابعة. ونحن نحيط علما أيضا مع الارتياح بقيام كافة البلدان الإيبيري - أمريكية تقريبا بتوقيع اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

٦٠ - ونحن نكرر معارضتنا الدائمة لأي شكل من أشكال تكاثر أسلحة التدمير الشامل. ونحن نساند كذلك الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتجميع بيانات سجل الأسلحة التقليدية والتقارير السنوي المتصل بالنفقات العسكرية.

٦١ - ونحن نسلم بأن ثمة أهمية كبيرة، بالنسبة لبلداننا، لتحديد صلات واضحة بين المستويات المختلفة للإجراءات الرسمية، وفقا للترتيبات الدستورية بكل بلد. وتحقيقا لهذه الغاية، يلاحظ أننا نعزي أهمية خاصة لموضوع تشجيع وتنمية الإدارة المحلية في ظل الاحترام الكامل للاستقلال الذاتي والديمقراطية. ومن رأينا أن التعاون بين الدولة والقطاعات الاجتماعية المختلفة من شأنه أن يقرب بين المواطنين وبين هيئات صنع القرار، أي أنه سيأتي بأثر محمود فيما يتعلق بتقوية الديمقراطية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الإيبيري - أمريكية.

٦٢ - ونحن نرحب بالتقدم الذي أحرزناه في مجال التعاون المتبادل وعلى صعيد التكامل في منطقتنا، ونحن نتقدم نحو الاضطلاع بتنمية متناسقة لبلداننا. وتقاربنا وتكامل احتياجات وأهداف التنمية لدينا واستخدام قدراتنا على نحو مشترك، من بين أمور أخرى، أمثلة واضحة لصلاتنا المادية الحيثة التي تشجع على إبرام اتفاقات جديدة هامة بين البلدان الإيبيري - أمريكية.

٦٣ - ونحن نأمل في النجاح في جهودنا الرامية إلى التعاون في مجال حفظ وإدارة الموارد السمكية، وهذا هو موضوع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المنتشرة والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال الذي سيبدأ في ١٢ تموز/يوليه في نيويورك.

٦٤ - ولقد بذلت بلداننا قصاراها من أجل القضاء على كافة أنواع التمييز بسبب الجنس أو الدين أو المنشأ وجميع أشكال التعصب الأخرى. ونحن نشارك في مشاعر القلق التي تسود العالم بأسره إزاء تصاعد بوادر بغض الأجانب والعنصرية، مما يحدث في مختلف أنحاء العالم، ونؤيد أسلوب الأمم المتحدة في تناول هذه المشكلة. ونحن نسلم بأن هذه المشكلة ترجع إلى أسباب اقتصادية واجتماعية، وأنه يجب علينا بالتالي

تشجيع التعاون الدولي الذي يؤدي إلى زيادة وتحسين فرص العمالة وكذلك إلى اتاحة تقليل الفوارق بين مواطني البلد والأجانب.

٦٥ - وفي ضوء أهمية تدريب الموارد البشرية والمضي في تنميتها، بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا، قررنا تشكيل فريق عامل لتنسيق أنظمتنا التعليمية وتوحيد برامجنا الدراسية والاعتراف بالشهادات فيما بين البلدان الإيبيرو - أمريكية.

٦٦ - وفي إطار ضرورة تجنب وجود حواجز تقنية تعوق الصادرات، قررنا القيام من خلال الهيئات المسؤولة بإجراء مشاورات بشأن نظم التوحيد الصناعية السائدة وامكانية التوفيق فيما بينها.

٦٧ - ونحن نلاحظ مع الارتياح نتائج المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي عقد في فيينا من ١٤ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، ومن شأن الوثيقة الختامية لهذا المؤتمر أن تدعم وتعزز التعاون والعمل الدولي في هذا المجال، سواء من حيث الأفكار أم من حيث التوصيات العملية المتصلة بأعمال الأمم المتحدة.

٦٨ - ونحن نحيط علما بالقرارات المتخذة مؤخرا في المحافل الدولية بشأن ضرورة الكف عن القيام من جانب واحد بتطبيق تدابير اقتصادية وتجارية من قبل دولة ما ضد دولة أخرى لأسباب سياسية.

٦٩ - ونحن نؤكد مرة أخرى مساهمة البلدان الإيبيرو - أمريكية في صون السلم العالمي، وخاصة عن طريق مشاركتها في مختلف عمليات الأمم المتحدة.

٧٠ - ونحن نعرب عن أملنا في تعاون الأمين العام للأمم المتحدة في مجال السعي لبلوغ حل لمسألة تيمور الشرقية، وذلك من منطلق معايير ومبادئ القانون الدولي.

٧١ - ونحن نزمع تشجيع القيام من جديد بهيكله وانعاش الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، من خلال القيام على نحو مشترك بتأييد مشاركة كبيرة عادلة من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في هيئات إدارتها.

٧٢ - ونحن نوافق على أن ثمة حاجة إلى تكييف مجلس أمن الأمم المتحدة وفق الأحوال الدولية الجديدة. ونحن متفقون على ضرورة تعديل تشكيله وطريقة عمله حتى يتمكن من الاضطلاع بمهامه على نحو أكثر فعالية، والمبادئ الأساسية التي ينبغي أن يستند إليها هذا الاصلاح تتضمن زيادة التمثيل ورفع مستوى الشفافية في أعمال المجلس، إلى جانب زيادة الكفاءة. وبغية جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا من الناحية الجغرافية، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لإدخال زيادة عادلة في عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، بناء على توافق عام في الآراء، وفي إطار المراعاة الكاملة لمبدأ تساوي الدول في السيادة.

٧٣ - ونحن نعرب عن امتناننا لسعادة السيد ايتامار فرانكو، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، ولشعب البرازيل، إزاء كرم الضيافة الذي غمرانا به في سلفادور. ونحن نشعر بالتقدير أيضا لما قامت به السلطات البرازيلية من تنظيم هذا المؤتمر على نحو كفء. ونحن نهني حكومة البرازيل، التي قدمت الأمانة المؤقتة لمؤتمر القمة الثالث، التي أسهمت مساهمة كبيرة في نجاح هذا اللقاء، ولقد اتفقنا على عقد المؤتمر الإيبرو - أمريكي الرابع في قرطاجنة دي اندياس بكولومبيا.

سلفادور، ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٣

التذييلات*

- ١ - مناسبات أخرى هامة
نحيط علماً أيضاً مع الاهتمام بنتائج اجتماع الرابطة الإيبرو - أمريكية للغرف التجارية الذي عقد في غويابكيل، بجمهورية اكوادور، في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣.
- ونلاحظ مع الارتياح أن الاتحاد الإيبرو - أمريكي للهندسة المدنية سيعقد اجتماعه الثاني للمهندسين المدنيين في الدول الإيبرو - أمريكية في ساو باولو، في ربيع عام ١٩٩٤.
- ونلاحظ الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الرابطة البرازيلية للرواد الاجتماعيين ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية بشأن الاضطلاع بمشروع لإنشاء مركز لأنشطة علاج حالات إعادة التأهيل المتعلقة بالحركة، وسوف يكون هذا المشروع مفتوحاً للتعاون الإيبرو - أمريكي في هذا المجال.
- ٢ - Declaración Final del Seminario "Evaluación de las experiencias con iniciativas de combate a la pobreza en América Latina (IBERO/CC/S/6).
- ٣ - Declaración Final del Seminario "Financiamento del desarrollo" (IBERO/CC/S/7).
- ٤ - Conclusions y recomendaciones de la Conferencia de Ministros de la Salud (IBERO/CC/S/1).
- ٥ - Declaración de los Ministros de la Educación Iberoamericanos en Salvador (IBERO/CC/S/10).
- ٦ - Conclusiones de la Reunión de los Ministros y Responsables de Cultura de los Países Iberoamericanos y recomendaciones a la Tercera Cumbre de Jefes de Estado y de Gobierno (IBERO/CC/S/11).
- ٧ - "Relato Geral da Cupula do Pensamento: Visão Ibero-Americana 2000" (IBERO/CC/S/3/Rev.1).
- ٨ - Conferencia de Ciudades para el Siglo XXI. Rio/93. Resumen de los Resultados (IBERO/CC/S/8).

* التذييلات ٢ إلى ١٠ غير مدرجة في هذه الوثيقة.

التذييلات (تابع)

.Conclusiones del Seminario "La Niñez en la Agenda del Desarrollo y la Democracia" (IBERO/CC/S/2) - ٩

Conferencia Científica: Ciencia y Tecnología para el Desarrollo Sostenible de Iberoamérica - ١٠
(IBERO/CC/S/9).
